باسماء الله هؤلاء وبهذا اي الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول هو بمنزلة
الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره كاعلمت اباه
فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا كاول مفعولي باب اعطيت في كونه مباينا للثاني
وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا
كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا
يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة فافهم والاخيران اي الثاني
والثالث كمفعولي باب علمت في كون احدهما عين الاخر وعدم جواز حذفهما
او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفي
جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو الركب اعلمنا الله
ثقة مع الكابر وتأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا بكرا
فاضلا ثم اي بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى
ثلاثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقساما اخر انه لابد لكل فعل من مرفوع لما تم
فان تم به كلاما اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود
المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادة تامة بدونه يسمى الفعل في الاصطلاح
فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى
الفعل به فكانه مؤثر فيه وموجد اياه او لوجود التأثير في اكثره ويسمى منصوبه
ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا
به لاتصاف معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج الى امر
منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه

اي اعلمت زيدا اباه فاضلا وزيدا هندا اخته منه

تم بيان

فالوصف

٤٧

فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه سلب
الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يكن على
مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة
بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان الدلالة لانه
لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والجزء والزمان الذي هو قيد لها
وشيء منها لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالي لا وضعي حتى يلزم
كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له اشعارا بانحطاطهما عن حكمي الفاعل
والمفعول ولا يدخل اي الفعل الناقص الا على المبتدأ والخبر في الاصل لان وضعه ليعطي
الخبر حكم معناه كالاستقبال والاستمرار ونحو ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب
الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدي في اقتضاء
معناه شيئين وهو اي الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة
اي القرب من الحال فهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان وهو
لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر
وبمعنى صار وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا فاقدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول وقدم على الثاني
وكذا آل ورجع وحال واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة وتحول وارتد مثل
قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد بعضهم التسمية ابن مالك ايضا وفي هذا وكذا ما يأتي من اللواحق
تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكره المصنف نحو وحيث عدها من السماعي
وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية بالى نحو صار

مع عدم دلالته على عدم سابق والانقطاع لاحق منه

ولا روح فيه مثاله كقوله تع اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم او حاليه كقول الفقير كان لي مال سيد عبد الحكيم

الكمال في بنمشين ساقي وطبراقدن اولان چناق دجولك اخرى